### اتهم الحكومة المغربية بالتمادي بسياسة القمع ضد السكان لمشاركتهم بمظاهرات سلمية

# زعيم البوليزاريو يطالب بتدخل دولي لحماية الصحراويين والمغرب يعلن سحب بروندي اعترافها بالجمهورية الصحراوية

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف

افاد نبأ عاجل لوكالة الانباء المغربية الرسمية ان دولة بروندي سحبت اعترافها بالجمهورية الصحراوية التي تشكلها جبهة البوليزاريو.

ونقلت الوكالة عن مصادر دبلوماسية افريقية في اديس ابابا حيث مقر الاتحاد الافريقي ان حكومة جمهورية بوروندي جمدت يوم الجمعة الماضي اعترافها بـ«الجمهورية الصحراوية».

واضافت ان السلطات البوروندية اطلعت في مذكرة شفوية، مفوضية الاتحاد الافريقي ووزارة الشؤون الخارجية الاثيوبية والبعثات الديبلوماسية والقنصلية المعتمدة باثيوبيا على قرارها الذي دخل حيز التنفيذ يوم الجمعة 5 ايار (مايو) 2006 بعد اعترف بالجمهورية الصحراوية منذ اذار (مارس) 1976 اي بعد ايام قليلة من اعلان جبهة البوليزاريو قيام جمهوريتها.

وتحتل الجمهورية منذ 1982 عضوية الاتحاد الافريقي الذي عوض منظمة الوحدة الافريقية وادت هذه العضوية الى انسحاب المغرب من المنظمة.

وحرص المغرب منذ انسحابه من المنظمة على تحسين علاقاته الثنائية مع الدول الافريقية جنوب الصحراء وفي هذا الاطار استقبل العاهل المغربي الملك محمد السادس بعد ظهر امس الاربعاء بالقصر الملكي بمراكش وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية السينغالي الشيخ تيديان غاديو الذي سلم رسالة من الرئيس السينغالي السيد عبدواللاي واد.

ووصف الوزير السينغالي العلاقات المغربية السينغالية بانها «تحالف تاريخي» وقال عقب استقباله من طرف الملك محمد السادس ان «المغرب والسينغال بلدان صديقان يربطهما تحالف تاريخي يجب ان يتم تعزيزه اكثر عبر جميع الوسائل، وهو ما دأب قائدا البلدين على القيام به».

واوضح المسؤول السنغالي ان رسالة الرئيس السينغالي الى الملك تتناول تعزيز العلاقات المتميزة التي تجمع البلدين على جميع المستويات مضيفا ان الملك محمد السادس حمله من جانبه رسالة صداقة الى الرئيس عبدو اللاي واد.

وقالت مصادر ديبلوماسية بالرباط لـ«القدس العربي» ان رسالة الرئيس السنغالي تتعلق بالقمة الاسلامية التي من المقرر ان تحتضنها العاصمة السنغالية دكار في وقت لاحق كما ان المسؤول السنغالي بحث مع المسؤولين المغاربة بالاضافة للعلاقات الثنائية المقترح المغربي بمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية

وبالنسبة للاستعدادات التي تقوم بها بلاده لاحتضان القمة المقبلة لمنظمة المؤتمر الاسلامي اشار وزير الشؤون الخارجية السينغالي الى ان نجاح هذه القمة، التي ستتطرق الى التحديات التي تواجه الامة الاسلامية، يمر عبر مشاركة اكبر عدد من قادة الدول الاسلامية.

من جهة اخرى قالت وكالة الانباء الجزائرية ان محمد عبد العزيز زعيم جبهة البوليزاريو بعث برسالة الى كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة يطالبه بتدخل دولي لحماية الصحراويين من انتهاكات لحقوق الانسان يتعرضون لها.

وقالت الوكالة ان عبد العزيز ندد «بحملة الترهيب والاستفزاز التي يقوم بها المغرب» في الصحراء الغربية. وقال ان «الحكومة المغربية تمادت في سياسة القمع الهمجي والترهيب والاستفزاز ضد السكان الصحراويين العزل لا لشيء سوى لانهم شاركوا في مظاهرات سلمية مطالبة بحقهم الشرعي في تقرير المصير».

وتعرف المدن الصحراوية تحركات لناشطين صحراويين مؤيدين لجبهة البوليزاريو ومطالبها باقامة دولة مستقلة في الاراضي التي كانت حتى 1976 تحت الاستعمار الاسباني ويقول المغرب انها جزء من ترابه الوطني.

ودعت جبهة البوليزاريو المنظمات الناشطة ضمن شبكات دعم الشعب الصحراوي الى أكبر عمل تعبوي تجاه وسائل الاعلام من أجل ضمان اوسع تغطية لاول مهمة تقوم بها المفوضية السامية لحقوق الانسان إلى الصحراء الغربية.

وتحاول جبهة البوليزاريو من خلال تحرك الناشطين الصحراويين اثارة الرأي العام الدولي ضد المغرب على خلفية حماية حقوق الانسان وذلك مقابل حملة دبلوماسية يقوم بها المغرب لتأميم الدعم لمقترحاته بمنح الصحراويين حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية كحل للنزاع المتفجر.

وترفض جبهة البوليزاريو المقترحات المغربية وتطالب باجراء استفتاء حر تحت اشراف الامم المتحدة يقرر من خلاله الصحراويون مصيرهم في دولة مستقلة او الاندماج بالمغرب.

# محامو الممرضات البلغاريات بليبيا سيطلبون الافراج عنهن بكفالة

■ صوفيا ـ رويترز: ذكرت صحيفة (ترود) البلغارية اليومية أن فريق الدفاع عن خمس ممرضات بلغاريات اتهمن باصابة أطفال ليبيين بالفيروس المسبب لمرض نقص المناعة البشرية (الايدز) سيطلبون الافراج عنهن بكفالة في محاكمة جديدة تبدأ اليوم الخميس بعد اسقاط حكم الاعدام الصادر عليهن من قبل.

وكان قد صدر حكم بالاعدام رميا بالرصاص على الممرضات الخمس المحتجزات في ليبيا منذ عام 1999 بالاضافة الى طبيب فلسطيني الى ان ألغت المحكمة العليا في ليبيا العام الماضي هذه الاحكام وأمرت باعادة المحاكمة أمام محكمة أدنى.

وقال عثمان بيزنطي وهو محام ليبي من فريق الدفاع عن الممرضات الخمس انه سيطلب الافراج عنهن على الفور بكفالة في الجلسة الاولى من اعادة المحاكمة.

ونقلت عنه الصحيفة قوله «ستكون هذه أولى كلماتي يوم الخميس».

وأضاف أنه سيطلب تأجيلا يتيح الوقت للدفاع لدراسة أدلة الادعاء. وأعاقت القضية جهود ليبيا لانهاء عزلة دبلوماسية مفروضة عليها منذ ثلاثة عقود حيث تقول بلغاريا وحليفاها الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ان الممرضات بريئات.

ويشير المحامون الى أدلة على تعرض المتهمات للتعذيب لاستخلاص اعتراف منهن والى شهادة من خبراء في مرض الايدز بأنهن لم يكن يعملن بالمستشفى وقتما بدأت اصابة الاطفال بالمرض المعدي. غير ان القضية اثارت أيضا غضب عائلات 426 طفلا أصيبوا بالمرض الذي تسبب في وفاة 50 بالمئة منهم على الاقل. وعبرت بلغاريا وحلفاؤها مؤخرا عن الامل في امكانية الافراج عن الممرضات الخمس في الخريف القادم.

لكن وزارة الخارجية البلغارية قالت امس الاربعاء انها لا تتوقع حدوث تطورات مثيرة في القضية عند بدء المحاكمة الجديدة. وقال ديميتار تسانتشيف المتحدث باسم الخارجية البلغارية «هذه هي الجلسة الاولى في اعادة المحاكمة. ليس من الواقعي أن نتوقع حدوث أي تطور مثير في القضية».

ملصق في احد شوارع صوفيا يطالب بالافراج عن الممرضات البلغاريات المعتقلات في ليبيا

### بعد ملاحظة التحسن الكبير في التسيير المالي والاقتصادي

# تعهد من صندوق النقد الدولي بالغاء ديون موريتانيا منتصف تموز المقبل

نواكشوط ـ «القدس العربي»
من عبد الله السيد:

وعدت بعثة من صندوق النقد الدولي انهت زيارتها لموريتانيا بالغاء المديونية الموريتانية منتصف يونيو حزيران المقبل.

وأكد جان لدم رئيس البعثة الخاصة بموريتانيا لدى قطاع الشرق الاوسط واسيا الوسطى بالصندوق في بيان صحافي امس أن موريتانيا باتت مستحقة للاستفادة من المبادرة الدولية لالغاء مديونية الدول الاشد فقرا بعد التحسن الكبير المسجل على مستوى التسيير المالي والاقتصادي.

وأوضح جان لدام ان مجلس ادارة صندوق النقد الدولي سينظر في مسألة تأهل موريتانيا لمبادرة الغاء الديون المستحقة عليها خلال النصف الثاني من شهر تموز (يوليو) المقبل.

وقال ان هذا التطور ناجم عن الاداء الجيد للحكومة الانتقالية منذ الانقلاب العسكري الذي وقع يوم 3 اب (أغسطس) الماضي والذي «وضع البلاد على درب الشفافية والاستقرار الاقتصادي».

وأضاف جون ليدام أن هذه الجهود «أتاحت الوصول الى مؤشرات نوعية في الاداء في نهاية اذار (مارس) الماضي» مؤكدا كذلك عودة التوازن والاستقرار للاقتصاد الكلي الموريتاني.

يذكر أن موريتانيا أقصيت من لائحة البلدان المستفيدة من الغاء الديون في اب (أغسطس) الماضي بعد ان اكتشفت مؤسسات بريتون وودز تزوير أرقام ومعطيات الاقتصاد الكلي خلال نظام الرئيس السابق معاوية ولد سيد أحمد الطايع.

وأكد البيان أن مهمة بعثة صندوق النقد الدولي تمحورت حول ثلاثة اهداف هي: التباحث بشأن المراجعة السنوية المترتبة على المادة 4 من النظام الاساسي لصندوق النقد الدولي وتقييم البرنامج الاقتصادي والمالي الذى يغطي الفترة ما بين فاتح كانون الثاني (يناير) والثلاثين تموز (يونيو) 2006، الذى تتابعه مصالح الصندوق بطلب من السلطات الموريتانية والتقويم، بالتعاون مع البنك الدولي، لدى تقدم الاجراءات التصحيحية التي يجب ان تمكن من تخفيف مديونية موريتانيا لدى صندوق النقد الدولي، ضمن مبادرة الحد من المديونية متعددة الاطراف.

وحسب متابعة مصالح الصندوق، فان الشهور الثلاثة الاولى من البرنامج مكنت عن طريق ضبط الميزانية والسياسة النقدية، من بلوغ المؤشرات الكمية والاهداف المرسومة لنهاية شهر اذار (مارس) الماضي.

وخلص بيان الصندوق الى انه بناء على ما تحقق حتى الان ، فان مجلس ادارته سيكون قادرا على تقييم مدى اهلية موريتانيا للاستفادة من المبادرة المذكورة، في النصف الثاني من شهر تموز (يونيو) 2006، مشيرا الى ان بعثة متابعة البرنامج ستعود الى نواكشوط من جديد للوقوف على حقيقة بلوغ الاهداف المرسومة للثلاثين تموز (يوليو) 2006.

وعقد وزيرا الشؤون الاقتصادية والتنمية والمالية ومحافظ البنك المركزي وبعثة من صندوق النقد الدولي مساء الاثنين بقصر المؤتمرات في نواكشوط مؤتمرا صحافيا مشتركا حول مراحل انجاز البرنامج المتفق عليه بين الحكومة الموريتانية وصندوق النقد الدولي، بشأن استفادة البلاد من مبادرة تخفيف المديونية متعددة الاطراف.

وفي كلمة له بالمناسبة أكد السيد محمد ولد العابد وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية ان الهدف من هذا المؤتمر الصحافي هو اطلاع الصحافة الوطنية ومن خلالها الرأي العام الوطني على ماتم انجازه حتى الآن فى اطار البرنامج موضع الاتفاق بين الحكومة والصندوق، والذي يعتبر شرطا لالغاء المديونية الموريتانية. وقال ان البرنامج المذكور يدخل في اطار السياسة التي انتهجت بعد تغيير الثالث اب ( أغسطس) والرامية الى اعتماد الشفافية في تسيير الاموال العمومية.

وبدوره اوضح السيد عبد الله ولد سليمان ولد الشيخ سيديا، وزير المالية ان موريتانيا متفائلة بخصوص الغاء المديونية نظرا للنتائج الايجابية التي حققتها في مجال ترشيد النفقات العمومية واعتماد الشفافية في تسيير المال العام.

وقال ان النتائج التي تم التوصل اليها تؤكد احترام موريتانيا لتعهداتها في اطار البرنامج الذي اتفقت عليه مع صندوق النقد الدول.

اما السيد الزين ولد زيدان، محافظ البنك المركزي فقد اوضح ان المعطيات مشجعة وتبعث على الارتياح.

وقال «اننا واثقون من المستقبل» بخصوص البرنامج المتفق عليه مع الصندوق «وان البنك المركزي اعد تقريرا عن التسيير والمعطيات الاقتصادية سيتم نشره قريبا ليكون سابقة في تاريخ البلد يضاف اليها نشر كافة المعلومات المتعلقة بالعائدات النفطية التي سيتم نشرها والاعلان عنها بصفة دورية.

ومن جانبه اوضح السيد جان لدم، رئيس البعثة الخاصة بموريتانيا في صندوق النقد الدولي ان مهمة البعثة تمحورت حول ثلاثة اهداف هي التباحث بشان المراجعة السنوية وتقييم البرنامج الاقتصادي والمالي الذي يغطي الفترة ما بين الاول من كانون الثاني (يناير) و30 تموز (يوليو) 2006 وتتابعه مصالح الصندوق بطلب من السلطات الموريتانية.

وأضاف ان البعثة لاحظت ان الحكومة الانتقالية حققت تقدما معتبرا على طريق الشفافية واستعادة الاستقرار الاقتصادي وضبط الميزانية والسياسة النقدية وبلوغ المؤشرات الكمية والاهداف المرسومة لنهاية شهر اذار (مارس)، مما مكن من استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي وضعته الحكومة الانتقالية.

وبخصوص اعداد قانون حول التسيير الرشيد للعائدات النفطية، اضاف مسؤول الصندوق ان مجلس ادارة هذا الاخير قرر في 21 كانون الاول (ديسمبر) 2005 انه بمقدور موريتانيا ان تستفيد من مبادرة الحد من المديونية متعددة الاطراف اذا اتخذت جملة من الاجراءات التصحيحية.

وخلص الى انه بناء على ما تحقق حتى الآن، فان مجلس ادارة الصندوق سيكون قادرا على تقييم مدى أهلية موريتانيا للاستفادة من المبادرة المذكورة في النصف الثاني من شهر حزيران (يوليو) 2006.

وقد رد الوزراء ومحافظ البنك المركزي الموريتاني ورئيس بعثة الصندوق على مختلف اسئلة الصحافة المتعلقة بهذا الموضوع.

# ليبيا والجزائر تتفقان على التعاون في مكافحة تهريب المخدرات والآثار

■ طرابلس ـ يو بي أي: اتفقت ليبيا والجزائر امس الأربعاء على تكثيف تعاونهما في مكافحة تهريب المخدرات والسجائر والآثار والتنسيق المباشر بين مسؤولي البلدين في هذا الشأن.

ووقع المدير العام للجمارك في الجزائر الدكتور سيد لبيب، خلال زيارة الى ليبيا استمرت يومين، على محضر اللجنة المشتركة للجمارك بين البلدين مع نظيره الليبي العميد محمد المغبوب.

وكما شمل المحضر الاتفاق على تبادل الخبرات بين الجانبين في مختلف مجالات التدريب ومتابعة الاجراءات المتعلقة بعبور مواطني البلدين للحدود المشتركة بينهما.

واتفق الجانبان، بموجب المحضر المذكور على العمل بنموذج اتفاقية شهادة المنشأ الموقعة بينهما عام 2001، فيما اعتمدا اتفاقيات التعاون الاداري المتبادل بين ليبيا والجزائر وتونس.

ووجه الطرفان إلى المغرب للانضمام الى اللجنة الثلاثية المكلفة بمتابعة اتفاقيات التعاون الاداري بين الدول الثلاث المشار اليها.

وجدد المغبوب الاشارة الى رغبة بلاده في دعم وتعزيز التكامل المشترك مع الجزائر وخاصة على مستوى التعاون الجمركي. وفيما أشاد المسؤول الجمركي الليبي بروح التعاون والنقاش الذي ساد اجتماعات هذه اللجنة، عبر نظيره الجزائري عن اهمية ما تم التوصل اليه من نتائج خلال الاجتماعات الجمركية المشتركة .

# مسؤول أمني عربي ينتقد سياسة الهجرة لدول شمال المتوسّط

■ تونس ـ يو بي أي: انتقد مسؤول أمني عربي بشدة سياسة دول شمال المتوسّط بشأن الهجرة، واعتبرها تتناقض مع ما ورد في البند 13 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وقال رئيس المؤتمر العربي الثاني عشر لرؤساء أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية العرب المغربي رشيد عشوري، ان دول الشمال كرست حق المغادرة، ولكنها للاسف تناست تكريس الحق الموازي الذي ينص عليه البند 13 للاعلان العالمي لحقوق الانسان، اي الحق في الهجرة والاقامة في بلد أخر.

وأوضح في كلمة ألقاها خلال الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر الذي بدأت أعماله امس الاربعاء بتونس ان البند 13 للاعلان العالمي لحقوق الانسان ينصّ على حق أي شخص في اختيار مكان اقامته وحرية التّنقل داخل اي بلد يشاء، كما يؤكد على ان لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة الى بلده الاصلي. وبحسب المسؤول الامني المغربي، فان هذا التناسي أسفر عن بروز الهجرة غير الشرعية، التي «اصبحت تحقق رقم معاملات يفوق عشرات المليارات سنويا».

ودعا الدول العربية التي تعاني من ظاهرة استفحال الهجرة غير الشرعية الى تكثيف التعاون والتنسيق بهدف «استئصال جذري لهذه الظاهرة التي تمس من كرامة الانسان، وذلك من خلال اعتماد مقاربة شمولية تعتمد بالاساس على البعد الامني والتنمية الاقتصادية».

ومن جهته، حذر محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب في كلمة له خلال هذا المؤتمر من تداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وانعكاساتها الامنية بحكم ارتباطها بظاهرة الارهاب والجريمة المنظمة.

وكانت أعمال هذا المؤتمر الذي يعقد سنويا ضمن اطار الامانة العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، قد بدأت امس بمشاركة وفود تمثل مختلف الدول العربية، باستثناء فلسطين وجيبوتي وجزر القمر.

وسيبحث المشاركون فيه على مدى يومين جملة من المسائل والمواضيع الهامة منها «آليات التنسيق بين الدول العربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية»، و«التقنيات العصرية لتطوير جوازات السفر، وادخال ضمانات أمنية اضافية لحمايتها من التّزوير»، و«تبسيط الخدمات المقدّمة للجمهور في مجال الجوازات والتأشيرات والاقامة».

كما سيبحثون أيضا مسائل أخرى تتعلّق بـ «جوازات السفر المفقودة»، الى جانب مناقشة «دليل نموذجي لعمل أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية العربية».

وينتظر أن يسفر هذا المؤتمر عن توصيات محدّدة، ستتمّ احالتها الى الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب تمهيدا لرفعها الى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الداخلية العرب المقرّر عقدها في نهاية شهر كانون الثاني (يناير) من العام المقبل للنظر في اعتمادها.

# موريتانيا: ارتباك بين أجهزة الامن بعد هروب ثلاثة سلفيين

نواكشوط ـ «القدس العربي»:

أدى هروب ثلاثة سلفيين موريتانيين من مجموعة نشطاء التيار الاسلامي كانوا قد اعتقلوا قبل أكثر من سنة بتهمة الانتماء لمجموعات ارهابية، لارتباك كبير داخل أجهزة الامن الموريتانية التي باشرت التحقيق في عملية الهروب.

وأكدت مصادر مطلعة أن الامريكيين الذين قام الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع تنفيذا لاوامرهم باعتقال هذه المجموعة وعددها يزيد على العشرين ناشطا، انزعجوا انزعاجا بالغا لعملية الهروب التي أكدت مصادر أمنية أنها تمت بشكل منظم ودقيق.

ولم تنف كما لم تثبت السلطات الموريتانية حتى الآن حادثة الهروب.

والنشطاء الاسلاميون الذين لاذوا بالفرار هم حمادة ولد محمد خيرو والخديم ولد السمان وسيدي ولد حبت وكانوا ضمن مجموعة أوقفت نهاية نيسان (ابريل) 2005 وظلت دون محاكمة.

ونقلت جريدة (الاخبار) الالكترونية المحسوبة على التيار الاسلامي قلق أوساط التيار من أن تكون السلطات الموريتانية قد سلمت السجناء الثلاثة الى جهات اجنبية بالنظر لتصريحات أخيرة لرئيس المجلس العسكري الحاكم العقيد اعل ولد محمد فال اتهم فيها المعتقلين بالانتماء الى تنظيم القاعدة المصنف دوليا على رأس قائمة الارهاب العالمي.

وأكد مصدر أمني أن النشطاء الثلاثة فروا وهم يرتدون زيا نسويا وأن المعلومات بشأنهم محدودة للغاية.

واعتقلت السلطات الامنية لساعات امس مريم بنت محمد زوجة المعتقل السلفي المعتقل محمد محمود ولد السالك بتهمة تسهيل هروب النشطاء الثلاثة حيث أنها أدخلت عباءات سوداء للسجن استخدمها الفارون.

وأكدت ليلى بنت الغوث رئيسة رابطة أسر السلفيين المعتقلين لجريدة (الاخبار) الالكترونية أنها شاهدت اثنين من عناصر الحرس يطاردان شخصا خارجا من بوابة السجن قبل ان يفلت منهما ليلتحق بأشخاص في سيارة تاكسي كانوا أمام بوابة السجن.

وأشارت الى ان الحراس اعتقلوا بعد ذلك مجموعة من السيدات قريبات المعتقلين للتحقيق معهن حول ملابسات الحادث قبل الافراج عنهن في وقت لاحق.

وبعد ذيوع عملية الهروب تجمع أهالي مجموعة السلفيين أمام السجن المدني في العاصمة نواكشوط لمعرفة تفاصيل الحادث.

وشددت السلطات الامنية الاجراءات حول محيط السجن ورفضت استقبال أي احد بينما اجتمع القائمون على ادارة السجن المدني لتدارس الوضعية ومعرفة ملابسات ما حدث دون اعطاء تفاصيل عن قضية باتت مصدر اهتمام العديد من المواطنين.

وكانت هيئات حقوقية موريتانية أبرزها سلك المحامين الموريتانيين قد أكدت مؤخرا خيبة أملها الشديدة ازاء استمرار اعتقال الاسلاميين السلفيين دون توجيه أي تهمة اليهم ودون محاكمتهم.

وأشارت هذه الهيئات الى أنه رغم الاطاحة بنظام العقيد ولد الطايع في 3 آب (أغسطس) 2005 على يد المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية فلا تزال هذه المجموعة ومعظمها من ائمة المساجد، رهن الاعتقال في السجن المدني بنواكشوط. واتهم مجلس سلك المحامين الموريتانيين (أعلى هيئة حقوقية في البلاد) المجلس العسكري الحاكم باستغلال القضاء وتكريس أحادية السلطة وسلب المواطن أي أمل في الحصول على تقاض نزيه ومستقل أمام المحاكم الموريتانية.

ويقبع حوالي 20 من الاسلاميين المحسوبين على التيار السلفي في السجون الموريتانية منذ عدة أشهر، اتهمتهم السلطات في ظل النظام السابق بالعلاقة بتنظيمات ارهابية عالمية وألقت عليهم بالمسؤولية في هجوم نفذه مجهولون على حامية المغيطي العسكرية (شمال موريتانيا) الذي ذهب ضحيته عشرات الجنود.

بيد أن هؤلاء المعتقلين ينفون كل تلك التهم ويتهمون النظامين السابق والحالي بسجنهم والسعي للمتاجرة بهم عالميا.

وكانت الجماعة السلفية للدعوة والقتال قد تبنت الهجوم على الحامية الموريتانية المذكورة.

# الجزائر تدخل بمفاوضات مع نادي باريس لتسديد مسبق عن 7,7 مليار دولار من ديونها الخارجية

الجزائر ـ «القدس العربي»:

ينتظر ان يوقع اليوم الخميس وزير المالية الجزائري مراد مدلسي مع مسؤولي نادي باريس بالعاصمة الفرنسية على اتفاق متعدد الاطراف يسمح للجزائر بدفع مسبق لديونها الخارجية المستحقة عليها لهذا النادي.

وكان نادي باريس أعطى موافقة مبدئية قبل ايام للشروع في مفاوضات مباشرة مع السلطات الجزائرية للاتفاق حول صيغة اتفاق لدفع ما قيمته 7,7 مليار دولار.

وتسعى الجزائر الى دفع ديونها بطريقة مسبقة مستغلة الراحة المالية التي أصبحت تعيشها بعد سنوات بسبب الارتفاع المتواصل لاسعار النفط المصدر الوحيد لعائدات الجزائر من العملة الصعبة.

يذكر ان الجزائر تقدمت في 15 اذار (مارس) الماضي بطلب رسمي الى النادي الذي يضم 19 دولة عضوا دائما منها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وهولندا واستراليا.

وتعتزم الجزائر أيضا الشروع في مفاوضات مماثلة مع نادي لندن لدفع ديونها الخاصة المقدرة بمليار دولار في آجال نهاية العام الجاري.

وكانت السلطات الجزائرية تقدمت شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بطلب رسمي لهذا النادي بهدف التفاوض حول تسديد ديونها قبل الاجال المتفق عليها.

ويعتقد خبراء في مجال المالية ان الجزائر اصبحت منذ سنوات تعرف راحة مالية تمكنها من دفع ديونها الخارجية المقدرة بـ 15,5 مليار دولار بشكل مسبق ولكنها ما زالت تدفع نسب فوائد جد مرتفعة مما يجلعها تخسر ملايين الدولارات سنويا لدائنيها في نادي باريس ولندن وبعض البنوك الخاصة الاخرى.

ويقدر الخبراء ان الجزائر دفعت مابين سنتي 1985 و2005 ما يفوق 35 مليار دولار كفوائد الديون الخارجية المستحقة عليها بما يفوق 2,5 مليار دولار سنويا .

ويضيفون ان الجزائر تمكنت في المدة الاخيرة بعد تسديدها لديونها الخارجية لدى البنك الافريقي للتنمية وعدة بنوك دولية من ربح اكثر من مليار دولار كانت تدفعها كفوائد ديون في انتظار ما ستترتب عنه المفوضات التي شرع فيها وزير المالية مراد مدلسي مع مسؤولي نادي باريس الذي اشترى الديون الجزائرية مع الدول الاخرى بداية من سنة 1994 بعد ان اصبحت عاجزة عن تسديد ديونها ولجوئها الى اعادة جدولة ديونها مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وبلغ حجم الديون الخارجية الجزائرية سنة 1994 حوالي 40 مليار دولار قبل ان تتراجع تباعا الى ان بلغت مع بداية هذا العام الى 15,5 مليار دولار.

وعرفت المديونية الجزائرية منحنى تصاعديا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي بعد ان انهارت اسعار برميل النفط في الاسواق العالمية الى ما دون عشرة دولارات مما جعل البلاد تعجز في تسديد ديونها وحتى الحصول على المواد الغذائية اللازمة من الخارج.

وينتظر ان تشرع السلطات الجزائرية مباشرة بعد الانتهاء من مفاوضاتها مع نادي باريس في مفاوضات مماثلة مع نادي لندن الخاص بالقروض بهدف تسديدها بطريقة مسبقة. وتأمل الجزائر ان تسدد هذه الديون المقدرة بحوالي مليار دولار مع حلول نهاية العام القادم.

يذكر ان الجزائر توصلت الى اتفاق مع موسكو يقضي بتسديد اكثر من اربعة مليار دولار خلال اول زيارة رسمية قام بها الرئيس الروسي الى الجزائر فلاديمير بوتين يوم التاسع من اذار (مارس) الماضي. وهي الزيارة التي توجت ايضا بابرام صفقة اسلحة تقدر بسبعة ملايين دولار.

# شباب يابانيون وليبيون يدعون العالم للتخلص من أسلحة الدمار الشامل

■ طرابلس ـ يو بي أي: يوجه أكثر من ألف شاب ياباني من دعاة السلام وصلوا الى طرابلس صباح امس الاربعاء في قارب السلام مع نظرائهم الليبيين رسالة مشتركة للعالم تدعو الى نبذ العنف في العالم والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل.

وفي تظاهرة شبابية فنية كبرى ستشهدها العاصمة طرابلس مساء اليوم يلتحم فيها دعاة السلام اليابانيين مع آلاف الشباب الليبيين سيتم تلاوة اعلان مشترك يؤكد على ضرورة احلال السلام والاستقرار في العالم وتوظيف قدرات الشعوب في التنمية ويدعو إلى تخلى دوله عن أسلحة الدمار الشامل وأن تحذو حذو ليبيا في تخليها عن برامج تلك الأسلحة طواعية.

يذكر أن هذه الجولة العالمية لهذه الرحلة تنظمها مؤسسة قارب السلام وهي منظمة غير حكومية وتستمر ثلاثة اشهر.

وتعتبر زيارة هذا القارب الذي يحمل على ظهره الشباب اليابانيين دعاة السلام الخامسة لليبيا في إطار تعزيز العلاقات الشبابية وإرساء روح الصداقة بين شعبي البلدين وزيارة العديد من المواقع السياحية والاطلاع على ما حققته ليبيا من انجازات متنوعة.

يذكر أن قارب السلام الياباني يقوم سنويا بتنظيم العديد من الرحلات الى عدد من دول العالم من اجل الدعوة للسلام بين الشعوب ونشر المحبة والتآخي بينها.

# عودة ظاهرة قوارب الموت.. والحزب الشعبي المعارض يقول بوجود مليون مهاجر سري في اسبانيا

مدريد ـ «القدس العربي»
من حسين مجدوبي:

تعيش اسبانيا موجة جديدة من قوارب الهجرة أو قوارب الموت كما يطلق عليها اجتماعيا وسياسيا بعد وصول نسبة كبيرة منها خلال الايام الاخيرة من شواطئ المغرب وموريتانيا، وتحول الموضوع الى تبادل للاتهامات بين الحكومة والمعارضة لاسيما في ظل معلومات تفيد بوجود مليون مهاجر سري في هذا البلد الاوروبي.

وهكذا، فما بين الجمعة الماضية ومساء أمس الاربعاء، وصل الى اسبانيا 15 قاربا للهجرة السرية وبلغ مجموع المهاجرين الموقوفين ما يفوق الخمسمائة، وجرى اعتراض أغلب القوارب في جزر الخالدات وهي التي انطلقت من شواطئ موريتانيا، وخمسة في سواحل اقليم غرناطة وألرية جنوب شرق الاندلس، وانطلقت هذه الاخيرة من شمال المغرب وبالضبط من المنطقة الواقعة ما بين الحسيمة والناضور حيث السواحل الصخرية التي يصعب على قوات الجيش والامن المغربي مراقبتها.

ويذكر أن تشديد المغرب للحراسة في شواطئ الصحراء الغربية جعل نشاط عصابات تهريب البشر ينتقل الى شمال موريتانيا، فتنطلق من هناك القوارب الى جزر الخالدات الاسبانية. وخلال الشهور الاربعة الاولى من السنة الجارية جرى توقيف 5170 مهاجرا سريا في جزر الخالدات، وهو رقم مرتفع مقارنة مع الاجراءات الامنية التي بذلتها اسبانيا في السنوات الاخيرة من رفع عدد دوريات الحرس المدني وتنسيق أمني مع المغرب ومؤخرا مع موريتانيا، في حين أن عدد المهاجرين الذين وصلوا الى الاندلس ضئيل ولم يتجاوز 1500 مهاجر، في حين كان خلال السنة الماضية قرابة سبعة آلاف في المدة نفسها.

ونظرا لحساسية موضوع الهجرة، فقد تحول الى جدال واتهامات سياسية بين المعارضة والحكومة، وأفادت جريدة (الموندو) الموالية للحزب الشعبي المعارض في ربورتاج لها مؤخرا أنه «يوجد في اسبانيا في الوقت الراهن مليون مهاجر سري»، وذلك بعد سنة واحدة من تسوية وضعية قرابة 700 ألف مهاجر، وانتهزت المعارضة هذه الارقام لتتهم حكومة خوسي لويس رودريغيث سبتيرو بأن «مسلسل تسوية أوضاع المهاجرين شجع الاشخاص الذين يتواجدون في أوروبا في وضع غير قانوني على القدوم الى اسبانيا لتتحول الى البلد الاوروبي الاكثر استيعابا للمهاجرين السريين».

كما عادت الصحافة اليمينية الى اتهام المغرب بتعمد عدم محاربة الهجرة السرية بل وتؤكد ان العصابات التي تنشط في شمال موريتانيا كلها مغربية.

الحكومة بدورها، تعتبر ان هذه الارقام مجرد مغالطات وان تسوية الاوضاع التي جرت السنة الماضية كانت ناجحة وأن سوق العمل استوعب المهاجرين السريين ويكفي أن أكثر 600 ألف مهاجر يؤدون مساهمتهم في الضمان الاجتماعي مما أنقذ صندوق الضمان من الافلاس. وفي تعليق لها لـ«القدس العربي»، قالت مصادر من «الجمعية المغربية للاعلام في اسبانيا» ان «رقم مليون مهاجر مبالغ فيه للغاية، فخلال خمس سنوات الاخيرة تراكم في اسبانيا قرابة 800 ألف مهاجر بمعدل مئة وعشرين ألف سنويا، في الوقت الذي كانت ظاهرة قوارب الموت في ذروة نشاطها، وقدم من مجموع أوروبا أكثر من مئتي ألف مهاجر سري للحصول على الاقامة في اسبانيا ثم العودة الى الدولة التي لها حدود مفتوحة بموجب شينغن، وعليه، فمن المستحيل ان يصل عدد المهاجرين في سنة واحدة الى مليون».

وتضيف هذه المصادر «مثل هذه الاخبار تدخل في خانة توظيف الهجرة لتخويف الرأي العام والاستعداد للحصول على أصوات الاسبان الذين يتخوفون من الهجرة في الانتخابات».

وكان وزير الداخلية الاسباني ألفريدو بيريث روبالكابا قد صرح ان «الحزب الشعبي بدأ يتطرف بشكل خطير في قضايا متعددة مثل السلام في بلد الباسك واشكالية الهجرة».

وفي غياب حزب يميني متطرف في اسبانيا على شاكلة عصبة الشمال في إيطاليا والجبهة الوطنية في فرنسا فالحزب الشعبي بزعامة ماريانو راخوي الذي خلف في المنصب خوسي ماريا أثنار بدأ يتبنى أطروحات هذا اليمين على المستوى الاوروبي.